رجال الأعمال يرحبون بإنشاء المركز:

المؤسسات المالية العالمية في ضيافة العاصمة

رحب رجال الأعمال بقرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله - بإنشاء مركز الملك عبدالله المالي بمدينة الرياض، معتبرين أن هذه الخطوة المهمة سوف تعزز من مركز الرياض محليًا وإقليميًا ودوليًا لجهة صناعة الخدمات المالية ولكون العاصمة السعودية ستبرز من خلال هذه الخطوة كمركز مالي مهم يستقطب المؤسسات المالية الوطنية والدولية.

عبدالرحمن الجريسي

وقال رئيس مجلس إدارة الغرفة الأستاذ عبدالرحمن بن علي الجريسي: إنه ومع تزايد الفوائض المالية في موارد الدولة في السنوات الأخيرة وما واكبها من سيولة لدى مؤسساتها ولدى القطاع الخاص فإن التفكير في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني من خلال إنشاء مثل هذا المركز المالي المرموق أو من خلال إنشاء المدن الصناعية الاقتصادية مثل مدينة الملك عبدالله الاقتصادية يعتبر عملاً وتوجهًا رائدًا ومطلوبًا لأجيالنا الحالية ولأجيال المستقبل، ووددت الاستشهاد هنا بما قاله خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- في مناسبة صدور قراره الحكيم بإنشاء هذا المركز «إن بناء المستقبل يبدأ من الحاضر: وما نرغب أن يكون عليه مستقبلنا مرتبط بعد توفيق الله بما نتخذه اليوم من سياسات». وأكد الجريسي أن هذا المركز يمثل حافزًا مهمًا بل ودعوة صريحة لجميع المؤسسات المالية السعودية والدولية للتنادي والانطلاق منه باعتباره نقطة التجمع الأولى على مستوى المملكة، بها جميع الخدمات والمعينات اللوجستية والفنية والترويجية الداعمة لمسيرة تلك الجهات وعاملاً مساعدًا على نجاحها وتطورها.

واستنادًا إلى هذه المكاسب العديدة التي سيوفرها هذا المركز الذي يعد الأول والأكبر من نوعه على مستوى المملكة والمنطقة للمستثمرين في صناعة الخدمات المالية فإنني أدعو أصحاب القرار في القطاع الخاص المحلي والدولي إلى المساهمة في تأسيس شركات عملاقة على غرار تجاربها الناجحة في هذا المجال لتنطلق من المقر الجديد للمركز.

وأشار الأمين العام للغرفة الأستاذ حسين بن عبدالرحمن العذل إلى أن طرح مثل هذه المشاريع الضخمة في مجال الصناعة المالية في المملكة سوف يعطي مردودًا كبيرًا وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني وستوفر وظائف للمواطنين والمواطنات المتخصصين في الصناعة المصرفية والمالية وفي الخدمات المساندة لها، كما سيسهم في تعزيز وتعميق السوق وإشاعة جو من الاستقرار والثقة بالاقتصاد الوطني وبقوة المركز المالي، كما أن المركز سيسهم بصورة كبيرة في استقطاب الشركات الأجنبية العاملة في القطاعات المالية حيث سيزيد حجم وعدد الشركات التي سيضمها هذا المركز.

وقال العذل إن السوق المحلية تتسع للعديد من المشاريع التي تستطيع استيعاب فوائض السيولة الجديدة الموجودة لدى الجهات والهيئات ذات العلاقة مثل البنوك وهيئة سوق المال وشركات الوساطة المالية والشركات التي تعمل في صناعة السوق المالي ومراكز التدريب والتداول بالإضافة للخدمات الأخرى المكملة، كما أن هذا المركز سيساعد على إعادة الأموال الوطنية المهاجرة للخارج حيث تشير بعض

الارتكاز لهذا المشروع العملاق الذي تبلغ مساحته حوالي «١,٦٠٠,٠٠٠ متر مربع.

وفي كلمته أكد معالي محافظ الهيئة العامة للاستثمار يؤكد أن عملية الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها حكومة المملكة بدأت تؤتي نتائجها على مستوى تدفقات الاستثمار المحلية والأجنبية، مما أدى إلى تحقيق العديد من الإنجازات في المجال الاستثماري خلال عام ٢٠٠٥م ومنها إطلاق مشروع مدينة الملك عبدالله الاقتصادية التي تمثل أكبر مدينة اقتصادية متكاملة في العالم باستثمار يبلغ ١٠٠ مليار ريال ممول بالكامل من القطاع الخاص، وزيادة قيم تراخيص الاستثمار الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار للمشاريع المشتركة والأجنبية في عام ٢٠٠٥م إلى ٢٠٢ مليار ريال مقارنة بمشاريع مرخصة بلغ تمويلها ٥١ مليار ريال في عام ٢٠٠٤ م، وحصول المملكة العربية السعودية على المرتبة الأولى في قائمة أكثر الدول العربية تلقيًا للاستثمارات الأجنبية وذلك حسب تقرير المؤسسة

التقديرات إلى أن المواطنين السعوديين ضخوا ما يزيد عن ٥٠ مليار ريال من أموالهم للاستثمار في شركات إماراتية وحدها خلال أقل من عامين.

ويجب التنويه أيضًا إلى ما أشار إليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من توجيهه -حفظه الله- بضرورة الاستفادة من الطفرة المالية الحالية في تطوير ودعم القطاعات المعنية بتنمية المواطن السعودي وتثقيفه وتعليمه وتأهيله لممارسة دوره في دعم مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ استراتيجيات التطوير والبناء التي تنتظم المملكة الآن في القطاعات الصناعية والخدمية والتجارية كافة بمشاركة القطاعين الحكومي والخاص، وفي هذا الإطار نأمل أن تبادر الشركات الخاصة بإنشاء شركات مساهمة في مجالات التعليم والتدريب والتأهيل وعلى أعلى المستويات العالمية.

وأضاف قائلاً: لاشك أن الفائض الكبير الذي حملته ميزانية الدولة لهذا العام يعكس بشكل كبير السياسة الحكيمة التي تتبعها الدولة للاستثمار الأمثل للموارد المالية بما يحقق متطلبات التنمية الشاملة في البلاد، وأود أن أنوه بالسياسة المتطورة التي تتبعها الدولة استنادًا للتوجهات السديدة لخادم الحرمين الشريفين في تنفيذ مشاريع جديدة تسهم في تحسين وتطوير البنى التحتية للاقتصاد السعودي وتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والأهلي وكذلك الانفتاح على الاقتصاديات العالمية والتي نلمسها من خلال التوجه نحو الفضاء الآسيوي التي توجتها زيارات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد الأمين -حفظهما الله- لعدد من الدول الآسيوية.

ومن جانبه فقد أشاد الدكتور عبدالعزيز بن علي المقوشي رئيس مجلس إدارة مركز المنتجات الوطنية بقرار إنشاء المركز المالي مشيرًا إلى أن المملكة التي تعتبر صاحبة أكبر اقتصاد على مستوى منطقة الشرق الأوسط وتحتل المرتبة الثالثة والعشرين اقتصاديًا على المستوى العالمي، لجديرة بأن يكون لديها مثل هذا المركز الذي يعتبر من المؤشرات المهمة ودلالة على جودة الأداء المالي وقوته إضافة إلى أنه يمثل واجهة لما يسمى بالاقتصاد الحديث.

وتوقع الدكتور المقوشي أن يشكل قيام هذا المركز المالي ذي المواصفات العالمية دفعة قوية لصالح القطاع المالي والمصرفي، وللاقتصاد المحلي الذي من المتوقع أن ينمو بأرقام قياسية تعززه الحقائق التي تشير إلى نمو الناتج المحلي الذي يقدر بنحو ١,٢ تريليون ريال، ونمو الموجودات المالية لدى الشركات والبنوك المحلية وكذلك تطور تجربة سوق المال خصوصًا بعد تشكيل هيئة السوق المالية ومزاولة أعمالها، منوهًا أيضًا إلى أن من شأن هذه الخطوة أن تقود إلى زيادة الثقة في القطاع المالي السعودي وتعزيز جاذبيته الإقليمية والدولية، خصوصًا بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية مما سيقود إلى فتح الأسواق بشكل كبير ودعم نشاط الحركة التنافسية خاصة على مستوى البنوك وشركات تسويق الخدمات المالية والتأمينية وإدارة الأصول المصرفية والمالية، خصوصًا بعد صدور قرار السماح لفروع العديد من البنوك الأجنبية بممارسة نشاطها في السوق السعودية.

وأكد الدكتور المقوشي أن المملكة لديها مستقبل اقتصادي مبشر وواعد لما تمتلكه من مكانة اقتصادية مرموقة تعززها سياسات تتسم بالتوازن والحكمة وأشار إلى أن إنجاز هذا المشروع العملاق الذي يتشرف بأن يحمل اسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - سوف يكون فاتحة خير على اقتصادنا الوطني، كما أنه يشكل أكبر علامة على قوة اقتصادنا وحيويته وقدرته على إنجاز المشاريع الكبرى الهادفة لخدمة الوطن والمواطن.

كما سيسهم هذا المشروع الضخم في تحقيق إضافة جديدة ودعم كبير لاقتصادنا، حيث إنه سيمثل خطوة مهمة لتعزيز توجه المملكة نحو الانفتاح على الخارج من خلال اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، مما يسهم في نقل وتوظيف التقنية الحديثة التي نحن في أمس الحاجة في إدارة مثل هذه المشاريع ذات الحساسية العالية، وكذلك لدوره في دعم سياسة تنويع مصادر الدخل التي تنتهجها قيادتنا الرشيدة، بدلاً من الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل.

العربية لضمان الاستثمار، بالاضافة لما كان من فوز مدينة الجبيل الصناعية بجائزة جريدة الفايننشال تايمز كأفضل مدينة في الشرق الأوسط من حيث المقومات الاقتصادية، وحصول المملكة على المركز الأول عربيًا والمركز الثامن والثلاثين عالميًا في جاذبية البيئة الاستثمارية وذلك بعد أن كانت في المركز السابع والستين في عام ٢٠٠٤م حسب تقرير ممارسة الأعمال الصادر من البنك الدولي.

وقد أطلقت الهيئة برنامج «١٠ في ١٠» تسترشد به بـ ٣٠٠ مؤشر تستخدم في قياس مدى جاذبية البيئة الاستثمارية للدول، حيث أعدت الهيئة خطة عمل شاملة تتناول كل مؤشر من الـ«٣٠٠» مؤشر التي تضمنتها تقارير التنافسية الدولية، وسيتم العمل على تعزيز نقاط القوة في المؤشرات الإيجابية ومعالجة نقاط الضعف في المؤشرات السلبية بهدف رفع مركز المملكة التنافسي بالتدريج وصولاً إلى أحد المراكز العشرة الأولى على مستوى العالم بحلول عام ٢٠١٠م إن شاء الله.